الخلل والخطأ في الحد والبرهان عند الأصوليين

دكتور/ بندر بن عبد الله العنزي
الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية
كلية التربية – جامعة الملك سعود– المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والتسليم.

أما بعد فإن الله خلق الإنسان مفطورا على التفكير بما أعطاه من قوة العقل والتفكير، ومع ذلك تجده كثير الخطأ في تفكيره، فهو إذا محتاج إلى ما يصحح أفكاره ويرشده إلى طرق الاستنتاج الصحيح والنظر القويم، لكي ينظم أفكاره ويعدلها.

وقد جاء علم المنطق كما وضعه أصحابه ليكون الأداة التي يستعين بها الإنسان على العصمة من الخطأ.

وعلم أصول الفقه مر بمراحل متعددة من النشأة إلى الاستقرار، وقد كان لعلمائنا الإجلاء جهود كبيرة في تطور هذا العلم ونضجه، ولئن كان هذا العلم في نشأته الأولى والغاية من تأليفه هو ضبط عملية الاستنباط من النصوص ومعرفة ماهية الدليل الإجمالي، إلا أن طائفة ممن ألف في أصول الفقه جنح إلى أن يكون من غايات هذا العلم ضبط عملية التفكير وإيجاد المعيار الذي يحكم هذه العملية، وقد استفاد الأصوليون من علم المنطق في ضبط التعريفات وفي إحكام الأدلة والحجج، ولذلك امتزجت كتب الأصول بالصياغة المنطقية.

إلا أن طائفة منهم لم يكتفوا بذلك بل أدخلوا علم المنطق وجعلوه في مقدمات كتبهم، ولعل الدافع لذلك أنهم رأوا أن علم الأصول أولى بالعناية بعملية ضبط التفكير من غيره.

والحق أن موضوع علم أصول الفقه لا يتناول مبحث الحد والبرهان بالذات بل موضوعه الدليل الإجمالي، إلا أنه لا يمتنع على الأصولي إدخال هذه المباحث في علم الأصول لأنها وإن لم تكن من موضوع علم الأصول بالذات، لكنها مما يعرض

لموضوعه ومسائله، فالأصولي والمنطقي يشتركان في بحث الدليل أو الحجة أو البرهان، لكن جهة بحثهم منفكة، لأن المنطقي لا تعلق له بالجهة التي يبحثها الأصولي، لكن الأصولي لا يستغني تماما عن جهة بحث المنطقي، ولكون الأصوليين يعون هذا فإنهم توسطوا فلم يدخلوا هذه المباحث في صلب المادة الأصولية لكنهم لم يستغنوا عنها بالكلية بل بحثوها في مقدماته ومداخله.

والأصوليون في مقدماتهم لم يكونوا مقلدين لغيرهم بل كان لهم نظرتهم المستقلة لهذه المقدمات وإضافاتهم المهمة.

وقد حاول الأصوليون الذين كتبوا في هذا المقدمات أن يبينوا الخطأ والخلل الذي ينتج عن طريقة التفكير غير السليمة فبينوا أسباب الخلل في الحد والخطأ في البرهان.

ولذلك حاولت في هذه الورقات أن أسلط الضوء على ما كتبه الأصوليون في هذا الشأن وإظهار أهميته، وإبراز جهود علماء الأصول خاصة وعلماء المسلمين عموما بطرق التفكير السليمة والنظر العقلي القويم.

أهمية البحث:

١- تظهر أهمية هذا البحث من جهة عنايته بموضوع مهم تتعلق به جميع العلوم وهو طريقة التفكير السليمة والمعيار الذي يضبطها ويقومها.

٢- يعالج البحث الأخطاء التي تظهر في التعريفات، وفي الأدلة، وهذا الخلل والخطأ لا يتوقف على علم معين ولذلك فإن معرفة هذه الأخطاء يعصم من الوقوع فيه

٣- إبراز جهود علماء أصول الفقه في ضبط عملية التفكير والنظر الصحيح.

أهداف البحث:

١-بيان أنواع التعريفات وشروط الحد الصحيح

٢-بيان الخلل الذي يقع في الحدود وسبل تجنبه

٣-بيان الخطأ الذي يقع في الحجج والبراهين وسبل تجنبه

أسئلة البحث:

١- ما أنواع التعريفات وما شروط الحد الصحيح

٢- ما الأخطاء التي تقع في الحدود وكيف نتجنبها

٣- ما الأخطاء التي تقع في الحجج والبراهين وكيف نتجنبها

منهج البحث وإجراءاته:

يعتمد البحث المنهج الاستقرائي، من خلال استعراض ما ذكره علماءالأصول في أنواع الحدود وشروط الحد والخطأ في البرهان والمقارنة بين ما كتبوه في ذلك وما كتب في علم المنطق وإبراز الجوانب التي كانت لهم في إضافة على غيرهم وجمع ما تفرق منه في مواضع مختلفة وكذلك توضيح بعض ما يكون غامضا من عباراتهم وإعادة صياغته بلغة أسهل وأوضح

خطة البحث:

اشتمل البحث على مبحثين.

المبحث الأول: في الخلل في الحد.

ويشتمل على ثمانية مطالب:

المطلب الأول: في تعريف الحد.

المطلب الثاني: أقسام الحد.

المطلب الثالث: شروط الحد

المطلب الرابع: تعريف الذاتي وأقسامه

المطلب الخامس: تعريف العرضي وأقسامه

المطلب السادس: صورة الحد الحقيقي

المطلب السابع: الخلل في صورة الحد

المطلب الثامن: الخلل والخطأ في مادة الحد

المبحث الثاني:في الخطأ في البرهان.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف البرهان.

المطلب الثاني: صورة البرهان

المطلب الثالث: الخطأ في مادة البرهان.

المطلب الرابع: الخطأ في صورة البرهان.

وختاماً أسأل الله أن ينفع بهذا البحث، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر الله لي ما فيه من خلل ونقص وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: الخلل في الحد

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحد

الحد في اللغة: المنع ومنه سمي البواب حدادا لأنه يمنع من يدخل الدار.[١]

في اصطلاح الأصوليين: ما يميز الشيء عن غيره [٢].

ولا يميز إلا ما لا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود فيكون جامعا ولا يدخل فيه شيء من غيرها فيكون مانعاً [٣].

المطلب الثاني: أقسام الحد:

وهو ثلاثة أقسام: لأنه إما أن يكون بحسب اللفظ، أو بحسب المعنى.

ويسمى الأول: اللفظي.

والثاني: أما أن يكون مشتملا على جميع الذاتيات، أولا.

والأول: الحد الحقيقي. والثاني: الرسمي. [٤]

القسم الأول: الحد الحقيقي:

تعريف الحد الحقيقي: هو ما أنبأ عن ذاتيات المحدود الكلية المركبة.

محترزات التعريف

خرج بقوله: ذاتيات العرضيات.

وبـــ الكلية المشخصات، فإنها ذاتية للشخص من حيث هو شخص، لكن لايحـــد بهـــا ؛ لأن الحد للكليات لا للمشخصات.

---

(١)مقاييس اللغة (٣/٢)، القاموس المحيط (ص٢٧٦).

(٢) انظر: شرح العضد على مختصر المنتهى (٦٨/١)، شرح المحلي على جمع الجوامع (١١٩/١).

أما عند المناطقة فالحد أخص ويطلقون على ما يسميه الأصوليون الحد التعريف أو المعرف أو القول الشارح وهو عندهم ما يكون سببا لتصور الشيء وامتيازه عن ما عداه. انظر: شرح المحلي علـــى جمـــع الجوامـــع (١١٩/١)، شرح المطالع (٣٧٤/١)، تحرير القواعد المنطقية (ص١٤٧)، شـــرح اليـــزدي علـــى التهـــذيب (ص٢٤٧). قال السيد الشريف ((واعلم أن أرباب العربية والأصول يستعملون الحد بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين)) حاشية السيد على تحرير القواعد المنطقية (ص١٥٠).

(٣) انظر: شرح المحلي على جمع الجوامع (١١٩/١).

(٤) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٧٤،٧٥/١)، بيان المختصر (٦٣/١، ٦٤)، تحريـــر القواعـــد المنطقيـــة (ص١٥٠)، شرح اليزدي على التهذيب (ص٢٤٨، ٢٤٩).

وبـــ المركبة الذاتيات المتفرقة إذ ما ينبي عن الذاتيات الكلية متفرقـــة لا يكـــون حـــدا حقيقيا.[١]

مثال الحد الحقيقي

قولنا في تعريف الإنسان: الحيوان الناطق، والمراد بالناطق بالقوة، وهو صحيح.[٢]

القسم الثاني: الحد الرسمي

تعريف الحد الرسمي: هو ما أنبأ عن الشيء بلازم مختص به دون غيره.

مثاله: الخمر مائع، يقذف بالزبد ؛ فإن ذلك لازم عارض بعد تمام حقيقته.[٣]

محترزات التعريف:

احترز بلازم عن العرضي المفارق،كالضاحك بالفعـــل للإنـــسان، فإنـــه لايفيـــد فـــي التعريف.[٤]

([١]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٧٦/١) بيان المختصر (٦٤/١)، رفع الحاجب (٢٨٧/١).

قال التفتازاني: "والمحققون على انه لابد في التركيب من تقديم الجنس على الفصل ليعقل أمر مبهم ثم يحصل بما ينضاف إليه فترسم الحقيقة وأما مجرد الجمع فلا يفيد الصورة ". حاشيته على العضد (٦٩/١)

ولم يرد بالتركيب تركب الذاتيات بأنفسها لجواز كون كل من الجنس والفصل بسيطا بل أراد تركيب بعـــضها مع بعض.

انظر: حاشية السيد الشريف على المختصر (٧٠/١)

وقال السيد الشريف: "واعتبر كونها كلية احترازا عن المشخصات التي هي ذاتيات للأشخاص من حيث هـــي أشخاص إذ لا يتركب الحد منها فإن الأشخاص لاتحد بل طريق إدراكها الحواس الظاهرة أو الباطنة إنما الحد للكليات المرتسمة في العقل دون الجزئيات المنطبعة في الآلات "

حاشية السيد الشريف على المختصر (٦٩/١، ٧٠)

([٢]) انظر: رفع الحاجب (٢٨٧/١).

([٣]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٧٦/١)، رفع الحاجب (٢٨٨/١)، شرح العضد على مختـــصر المنتهـــى (٧٠/١).

هذا هو المثال المشهور والشيرازي اعترض على هذا المثال بأنه غير جـــامع ولا مـــانع ومثـــل للرســـمي بـــ الإنسان ضاحك منتصب القامة عريض الأظفار بادئ البشرة.

([٤]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٧٦/١) بيان المختصر (٦٥/١).

القسم الثالث: الحد اللفظي.

تعريف الحد اللفظي:

واللفظي: ما أنبأ عن المحدود بلفظ أظهر وأوضح عند السائل من اللفظ المسؤول عنه مرادف له.

مثاله: كما يقول من لا يدري مالعقار، ما العقار ؟ فيقال له: الخمر ؛ إذا كان يعرف لفظ الخمر. (١)

محترزات التعريف

قوله: بلفظ يخرج الحد الحقيقي والرسمي.

قوله: أظهر يخرج عنه اللفظ الأخفى والمساوي.

قوله: مرادف يخرج عنه اللفظ الأظهر المباين. (٢)

المطلب الثالث : شروط الحد.

وشرط جميع الحدود: الاطراد والانعكاس.

تعريف الاطراد:

الاطراد هو الاستلزام من جانب الوجود.

أي كلما وجد الحد وجد المحدود؛ وذلك هو الاطراد؛ فلا يدخل فيه شيء ليس من أفراد المحدود؛ فيكون مانعا.

تعريف الانعكاس:

والانعكاس هو الاستلزام من جانب العدم فإذا انتفى الحد انتفى المحدود.

فلا يخرج عنه شيء من أفراد المحدود؛ فيكون جامعا.

فإذن شرط الحد: أن يكون مطردا منعكسا، وإن شئت قل: جامعا مانعا. (٣)

---

(١) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٧٦/١)، محك النظر (ص١٧٩)، رفع الحاجب (٢٨٨/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٧٠/١).

انظر في التعريف الفظي عند المناطقة شرح اليزدي على التهذيب (ص٢٤٩).

(٢) انظر: بيان المختصر (٦٥/١).

(٣) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٧٧/١)، بيان المختصر (٦٦/١)، رفع الحاجب (٢٨٨/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٧١/١).

وقد عرف العضد الانعكاس بأنه: كلما وجد المحدود، وجد الحد. =

فالحاصل أن الحد يجب أن يكون مساويا للمحدود ؛وإلا لكان أعم وأخص.
وهما لا يصلحان للتعريف أما الأعم ؛ فلأنه لا دلالة له على الأخص أصلا، ولأنه لا يفيد التمييز، وأقل مراتب التعريف: التمييز.
وأما الأخص فلأنه أخفى من الأعم ؛ لأنه أقل وجودا منه. [1]

المطلب الرابع: تعريف الذاتي وأنواعه

الذاتي: ما لا يتصور و يمتنع فهم الذات قبل فهمه ولو قدر عدمه في العقل لارتفعت الذات.

مثاله: اللونية للسواد في ذاتي العرض، والجسمية للإنسان في ذاتي الجوهر. [2]
ومن أجل أن فهم الذات لا يتصور قبل فهم الذاتي، لم يكن لشيء واحد حدان ذاتيان ؛ لأن الحد الحقيقي بتعقل جميع الذاتيات؛ وذلك لا يتصور فيه التعدد، اللهم إلا من جهة العبارة؛ بأن يذكر بعض الذاتيات بالمطابقة تارة، وبالتضمن أخرى [3]

= قال المحلي: وتفسير المنعكس بهذا أظهر في المراد من تفسيره بـ"أنه كلما انتفى الحد انتفى المحدود"لأنه موافق للعرف حيث يقال: كل إنسان ناطق وبالعكس وكل إنسان حيوان ولا عكس.
وقد نقل البناني في حاشيته على المحلي أن العكس المسمى في الشرح بالعرف لا يصح لأن الموصوف به القضية والمعرَّف ليس قضية.
انظر: شرح المحلي (١٢٠/١)، حاشية البناني (٢٢١/١، ٢٢٢)
وانظر هذه الشروط عند المناطقة: تحرير القواعد المنطقية (ص١٤٩، ١٥٠)

([1]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٧٧/١)، بيان المختصر (٦٦/١)، تحرير القواعد المنطقية (ص١٤٩) شرح المطالع (ص٣٧٨، ٣٧٩)، شرح اليزدي على التهذيب (ص٢٤٧، ٢٤٨).

([2]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٧٨/١)، بيان المختصر (٦٧/١)، رفع الحاجب (٢٨٩/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٧٢/١).
لو اقتصر في التعريف على قوله: "ما لايتصور فهمه قبل فهم الذات" لدخل المتضايف لكنه بإضافة قيد: فلو قدر في العقل عدمه... أخرج المتضايف
انظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد (٧١/١، ٧٢).انظر تفسير الذاتي عند المناطقة: شرح المطالع (ص٢٦٩، ٢٧٠).

([3]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٧٩/١)، رفع الحاجب (٢٨٩/١، ٢٩٩)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٧٣/١).
قوله من جهة العبارة: كما يعبر عن الجنس القريب للإنسان تارة بالحيوان الدال عليها بالتضمن وتارة بالجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة فيورد حد الجنس بدله فيدل على اجزائه بالمطابقة. انظر: حاشية التفتازاني والسيد الشريف على شرح العضد (٧٣/١)

فالحد الذاتي للشيء يستلزم تصوره تصور حقيقة الشيء فإذا تصور حقيقة المحدود بالحد الأول، فالحد الثاني إن كان عين الأول، لم يكن لشيء واحد حدان ذاتيان، وقد فرض بخلافه.

وإن كان غير الأول، وقد تصور الماهية بدونه ؛ ضرورة تصورها بالحد الأول، يلزم أن لا يكون الحد الثاني ذاتيا له ؛ ضرورة فهم الذات بدونه. (١)

وقد يعرف الذاتي بأنه غير معلل، أي: أنه الذي لا يثبت للذات بعلة.

ومعناه أن الذات لا تحتاج في اتصافها بالذاتي إلى علة مغايرة لعلة الذات.

فإن السواد لون لذاته، لا لشيء آخر جعله لوناً. (٢)

والذاتي منحصر في الجنس والفصل والنوع.

فالجنس: هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو؟

فخرج بالمقول في جواب: ما هو؟ الفصل، والخاصة، والعرض العام؛ لأنه ليس شيء منها مقولا في جواب: ما هو؟

وبالحقيقة –النوع؛ لأنه مقول في جواب ما هو؟ مشتمل على مختلف بالعدد، لا بالحقيقة. (٣)

والنوع: مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو

والفصل: كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته (٤)

---

(١) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٨٠/١)، بيان المختصر (٦٧/١، ٦٨)، شرح المطالع (ص٣٨٧)، مغني الطلاب (ص٥٦).

(٢) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٨٠/١)، بيان المختصر (٦٨/١)، رفع الحاجب (٢٩٩/١).

(٣) انظر: بيان المختصر (٧٢/١) رفع الحاجب (٢٩٠/١-٢٩٢)، شرح اليزدي على التهذيب (ص٢٣٥، ٢٣٦)، تحرير القواعد المنطقية (ص٩٤، ٩٥، ٩٨).

(٤) انظر: شرح اليزدي على التهذيب (ص٢٣٦ -٢٣٩)، تحرير القواعد المنطقية (ص١٠٥).

المطلب الخامس: تعريف العرضي وأقسامه

والعرضي بخلاف الذاتي؛ فهو ما يتصور فهم الذات قبل فهمه.

أو المعلل.

وهو قسمان: لازم، وعارض.

القسم الأول: اللازم:

تعريفه: ما لا يتصور مفارقته عما هو عرضي له.

وهو ضربان: **الأول:** لازم للماهية بعد فهمها ؛ بخلاف الذاتي؛ فإنه لازم، لا بعد فهمها، سواء أفرض وجودها أم لا؛ " كالفردية للثلاثة، والزوجية للأربعة،

والضرب الثاني: لازم للوجود خاصة، دون الماهية؛ كالحدوث لبعض الأجسام، والظل له، أي: كونه ذا ظل في الشمس لبعضه؛ وذلك لا يلزم ماهية الجسم. [1]

القسم الثاني: والعارض

تعريفه: هو ما يمكن مفارقته عما هو عرضي له.

وقد لا يزول؛ كسواد الغراب، والزنجي، وقد يزول؛ كصفرة الذهب.[2]

المطلب السادس: صورة الحد الحقيقي:

الحد الحقيقي مركبا من الذاتيات، و كل مركب له مادة وصورة

فلابد من الإشارة إلى مادة الحد الحقيقي وصورته.

ولما كان ذكر الصورة مستلزما لذكر المادة من غير عكس، خص الصورة بالقصد

فصورة الحد الحقيقي الجنس الأقرب، ثم الفصل[3]

المطلب السابع: الخلل في صورة الحد

وخلل الصورة نقص في الحد؛ وهو أقسام

أحدها: إسقاط الجنس الأقرب، والاقتصار على الأبعد؛ لدلالة الفصل بالالتزام عليه؛ نحو: الإنسان جسم ناطق.

([1]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٨٦/١)، بيان المختصر (٧٥/١)، رفع الحاجب (٢٩٣/١،٢٩٢)، تحرير القواعد المنطقية (ص١٠٩-١١٤).

([2]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٨٦/١)، بيان المختصر (٧٦/١)، رفع الحاجب (٢٩٣/١،٢٩٢).

ذكر الشيرازي أن في القول بزوال صفرة الذهب دون الغراب نظر لكن لا مشاحة في الأمثلة

([3]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٩٠/١)، تحرير القواعد المنطقية (ص١٥٠)

ثانيها إسقاط الجنس رأسا، كالإنسان ناطق.

ثالثها: أن يكون مركبا من الجنس القريب والفصل مع تأخر الجنس عنه ؛ نحو: العشق: فرط المحبة؛ لإخلال ذلك بالصورة وكان ينبغي أن يقول: إنه المحبة المفرطة فالإفراط يفصلها عن سائر أنواع المحبة [1]

رابعها: أن يكون مركبا من الجنس ثم الخاصة كتعريف الإنسان بأن حيوان ضاحك.

خامسها: أن يكون مركبا من خواص الشيء كتعريف الإنسان بالضاحك

سادسها: أن يكون مركبا مما ينزل منزلة الجنس كالعرض العام ثم الخاصة أو الفصل كتعريف الإنسان بأنه الماشي الضاحك [2]

فخلل الجزء الصوري من الحد الحقيقي بأن يوضع الفصل أولا، نقص ؛ لأنه حينئذ لم يحصل للأجزاء صورة وحدانية مطابقة للمحدود كما هو عليه.

لكن لا يكون خطأ لأن الحدود الناقصة صحيحة لتمييزه للمحدود عن غيره تمييزا ذاتيا.[3]

المطلب الثامن: الخلل والخطأ في مادة الحد

خلل مادة الحد الحقيقي قسمان: لأنه إما من جهة المعنى، وهو خطأ أو من جهة اللفظ وهو نقص.

فالخطأ على أنواع: منها: أن يجعل العرض العام جنسا، كجعل الموجود والواحد، جنسا للإنسان.

---

(1) انظر: محك النظر (ص١٩٣)، معيار العلم (ص٣٣٥)، شرح المختصر للشيرازي (٩١/١)، بيان المختصر (٧٦/١، ٧٧)، رفع الحاجب (٢٩٣/١، ٢٩٤)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٨١/١، ٨٢)، تحرير القواعد المنطقية (ص١٥١).

والسيد الشريف في حاشيته استظهر أن إسقاط الجنس مطلقا أو إسقاط الأقرب والاقتصار على الأبعد نقصان في المادة لترك بعضها. انظر: حاشيته على شرح العضد (٨١/١)

(2) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٩١/١، ٩٢)

والسيد الشريف في حاشيته استظهر أن إسقاط الجنس مطلقا أو إسقاط الأقرب والاقتصار على الأبعد نقصان في المادة لترك بعضها. انظر: حاشيته على شرح العضد (٨١/١)

(3) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٩٣/١)، بيان المختصر (٧٧/١).

وإنما أوجب الخلل لكون دلالة الحد على المحدود بالالتزام حينئذ وهي مهجورة في جواب ما هو الذي يعتبر فيه المطابقة. انظر: شرح المختصر للشيرازي (٩٣/١)

مثاله: الإنسان موجود ناطق أو واحد ناطق. [1]

ومنها: أن تجعل العرضي الخاص مكان الفصل.

مثاله: تعريف الإنسان: بإنه الحيوان الكاتب بالفعل ؛ فإن الكاتب عرضي خاص بنوع الإنسان، وقد جعل فصلا له، فلا ينعكس الحد ؛ لوجود المحدود بدونه ؛ ضرورة وجود الشيء بدون خاصته المفارقة فلا يكون جامعا. [2]

ومنها: أن يترك بعض الفصول.

مثاله: ترك المايت في حد الإنسان، عند من يجعل الناطق مشتركا بين الإنسان والملائكة، فلا يطرد الحد ؛ ضرورة وجود الحد بدون المحدود في الملائكة. [3]

وخلل الأمثلة الثلاثة من جهة المادة ؛ إذ وضع العام ثم قيد بالخاص فوقعت الصورة غير مختلة، فلا يكون الخلل إلا من جهة المادة. [4]

و من أنواع الخطأ: تعريف الشيء بنفسه، أي بما اشتمل على نفس المحدود، وأكثر ما يكون تعريف الشيء بنفسه، إذا ذكر بلفظ مرادف.

مثاله: الحركة عرض نقلة، والإنسان حيوان بشر، فإن النقلة ترادف الحركة، والبشر يرادف الإنسان؛ فإن تعريف الإنسان والحركة مشتمل على البشر والنقلة، وهما نفس الإنسان والحركة. والفرق بين المثالين أن المحدود في الأول عرض وفي الثاني جوهر. [5]

---

(1) انظر: محك النظر (ص١٩٤)، شرح المختصر للشيرازي (٩٤/١)، بيان المختصر (٧٨/١)، رفع الحاجب (٢٩٥/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٨٢/١).

(2) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٩٤/١)، بيان المختصر (٧٨/١)، رفع الحاجب (٢٩٥/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٨١/١، ٨٢).

قال الشيرازي: وفيه نظر لأنه إنما يلزم ذلك لو كان العرضي الخاص به غير لازم كا في المثال أما لو كان لازما كقولنا للأنسان إنه حيوان كاتب بالقوة انعكس.

(3) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٩٤/١)، بيان المختصر (٧٨/١)، رفع الحاجب (٢٩٥/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٨١/١، ٨٢).

(4) انظر: بيان المختصر (٧٨/١).

(5) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٩٥/١)، بيان المختصر (٧٩/١)، رفع الحاجب (٢٩٥/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٨١/١، ٨٢)، شرح المطالع (ص٣٨٩)، تحرير القواعد المنطقية (ص١٥٣)

اعترض الشيرازي على المثالين وقال إن فيهما نظر لأنهما ليسا مثالين لتعريف الشيء بنفسه بل لتعريف الشيء بما لا يعرف إلا به إلا أن يقال مراده من تعريف الشيء بنفسه اشتمال المعرِف على المعرَف

وإنما اختص الخلل فيهما بالمادة ؛ لأنه أخذ فيهما نفس الشيء مكان الفصل. [١]
ومن أنواع الخطأ أخذ نوع الشيء أو جزئه الغير المحمول مكان جنسه.
مثال الأول: الشر ظلم الناس ؛ فإن الظلم نوع من الشر أخذ مكان جنسه فجعل الظلم الذي هو نوع من الشر بمنزلة الجنس والإضافة للناس كالفصل. [٢]
ومثال الثاني: العشرة خمسة وخمسة ؛ فإن الخمسة غير محمولة على العشرة، لا وحدها ولا بانضمام خمسة أخرى إليها بل المحمول مجموع الخمستين. [٣]
والخلل في المثالين إنما اختص بالمادة ؛ لأنه أخذ فيهما غير الجنس مكانه.
والخطأ في الأقسام الستة كما يقع في الحد الحقيقي، فقد يقع في الحد الرسمي المركب من العرضيات الصرفة. [٤]
واعترض عليه ؛ بأن الحد الرسمي المركب من العرضيات الصرفة لم يوجد فيه جنس ولا فصل، فكيف يمكن أن يوجد غيرهما مكانهما؟.
ويمكن الجواب بأن الحد الرسمي عند بعض الأصوليين قد يتناول للحدود الناقصة.
والحدود الناقصة قد تشتمل على الجنس والفصل. فمن هذه الجهة يمكن أن يقع الخطأ المذكور في الحد الرسمي. [٥]
ومن أوجه الخطأ المعنوي في التعريف تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة أو بما هو أخفى منه؛ لأن المساوي في الظهور والخفاء، عند العقل لا يصلح للتعريف ؛ لامتناع الترجيح من غير مرجح.
وكذا الأخفى؛ لامتناع ترجيح المرجوح.
مثال تعريف الشيء بما يساويه في الظهور والخفاء: الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد.

---

(١) انظر: بيان المختصر (٧٩/١).
(٢) انظر: محك النظر (ص١٩٤)، شرح المختصر للشيرازي (٩٥/١)، بيان المختصر (٧٩/١)، رفع الحاجب (٢٩٥/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٨١/١، ٨٢، ٨٣).
(٣) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٩٦/١)، بيان المختصر (٧٩/١)، رفع الحاجب (٢٩٥/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٨١/١، ٨٢، ٨٣).
(٤) انظر:، شرح العضد على مختصر المنتهى (١/ ٨٣).
(٥) انظر: بيان المختصر (٨٠/١).

فقد عرف الزوج بالفرد، وهما متساويان عند العقل في الظهور والخفاء.

ومثال تعريف الشيء بالأخفى: النار جسم كالنفس ؛ فإن النفس أخفى من النار عند العقل.

ومن أنواع الخطأ في التعريف تعريف الشيء بما يتوقف تعقله على تعقل المحدود ؛ لامتناع توقف الشيء على ما يتوقف عليه.

مثاله: الشمس كوكب نهاري. فإنه عرف الشمس بالنهار، والنهار يتوقف تعقله على تعقل الشمس؛ لأن النهار عبارة عن وقت ظهور الشمس فوق الأفق. [1]

والنقص – وهو الخلل في المادة من جهة اللفظ –إنما يكون باستعمال ألفاظ غريبة بالنسبة إلى السامع كتعريف الخلق بالديدان مثلا، أو ألفاظ مشتركة، نحو: الشمس عين، أو مجازية، نحو: الطواف صلاة. [2]

([1]) انظر: محك النظر (ص١٩٤) بيان المختصر (٨١/١، ٨٢)، رفع الحاجب (٢٩٥/١، ٢٩٦)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١/ ٨٣)، شرح المطالع (ص٣٨٩)، تحرير القواعد المنطقية (ص١٥٣).

والتعريف الرسمي يختص بأن يكون بعرضي لازم ظاهر وكونه لازما لينعكس إذ لو كان مفارقا لما انعكس وكونه ظاهرا ليفيد لوجوب كون المعرف أجلى من المعرَف. انظر: شرح المختصر للشيرازي (٩٦/١).

([2]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (٩٦/١)، بيان المختصر (٨٢/١)، رفع الحاجب (٢٩٦/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١/ ٨٣). تحرير القواعد المنطقية (ص١٥٣).

المبحث الثاني: الخطأ في البرهان

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف البرهان

لغة: الحجة [١]

اصطلاحاً: قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين [٢]

واليقينيات وهي مادة البرهان ستة أقسام

لأن الحاكم بصدق القضايا الضرورية إما العقل وإما الحس أو كلاهما.

فإن كان العقل فإما أن يحكم بمجرد تصور الطرفين من دون توقف على وسط حاضر في الذهن فهو الأوليات.

مثاله: الواحد نصف الاثنين

وإن توقف على وسط حاضر في الذهن فهي قضايا قياساتها معها.

مثاله: الأربعة زوج، فالعقل يحكم بزوجية الأربعة بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين.

وإن كان الحس فهو المشاهدات.

مثاله: النار محرقة

وإن كان كلاهما معا فإن كان مع العقل حس السمع فهو المتواترات،

وإن كان غيره فإما أن يحتاج العقل في الجزم إلى تكرار المشاهدة أو لا فإن احتاج فهو المجربات **مثاله:** السقمونيا يسهل الصفراء

وإن لم يحتج فهو الحدسيات.

مثاله: نور القمر مستفاد من الشمس [٣].

المطلب الثاني: صورة البرهان

وصورة البرهان وهي الهيئة الحاصلة بعد تركيب مواده ينقسم إلى اقتراني واستثنائي ، لأن النتيجة أو نقيضها أما أن لا تكون مذكورة في القياس بالفعل أو تكون مذكورة فيه بالفعل والأول هو الاقتراني.

---

(١) انظر: القاموس المحيط (ص/١١٨٠)

(٢) انظر: بيان المختصر (٩١/١)، مغني الطلاب (ص١٢٤)

(٣) انظر: بيان المختصر (٩٦/١، ٩٧)، مغني الطلاب (ص١٢٧-١٢٩)

مثاله: العالم متغير وكل متغير حادث، والنتيجة أن العالم حادث.

فالنتيجة ونقيضها ليست مذكورة فيه بالفعل وإن ذكرت فيه بالقوة.

والثاني هو الاستثنائي.

مثاله: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة فينتج أن النهار موجود، فالنتيجة هنا مذكورة بالفعل فيه [1].

المطلب الثالث: الخطأ في مادة البرهان

والخطأ في البرهان قسمان؛ خطأ في مادته، وخطأ في صورته: [2]

الأول: الخطأ في المادة: نوعان

النوع الأول: خطأ في اللفظ.

والنوع الثاني: خطأ في المعنى

والذي في اللفظ على أشكال متعددة:

منها: ١- ما يتعلق بالألفاظ ذاتها، وذلك بأن تكون الألفاظ مختلفة في الدلالة، فيقع فيها الاشتباه فيما هو المراد.

مثاله: الغلط الواقع بسبب كون اللفظ مشتركا بين معنيين وكون أحد معانييه حقيقة والآخر مجازيا؛ كالعين.

ومنها: ٢- ما يتعلق بالألفاظ هيئاتها في نفسها بحسب لاختلاف التصاريف.

مثاله: المختار المشترك بين اسم الفاعل والمفعول.

ومثل لفظ العدل من جهة كونه مصدرا مرة وصفة أخرى.

ولفظ تقوم من جهة كونه خطابا للمذكر مرة وللمؤنث الغائبة أخرى.

ومنها: ٣- ما يتعلق بالألفاظ بحسب هيائاته من خارج.

ومنه أ- ما يسمى بمغالطة تفصيل المركب.ويسمى أيضا بالمغالطة باشتراك التأليف.

فيكون الخطأ بسبب توهم عدم التأليف والتركيب بين الألفاظ المفردة مع فرض وجوده

---

(١) انظر: شرح مختصر الشيرازي (١/١١٧، ١١٨) بيان المختصر (١/٩٨)،

(٢) لم يودر الأصوليون جميع أنواع الغلط ولا أسبابها على ما هو المعروف في كتب المنطق من قسمتها إلى الأغلاط اللفظية والمعنوية وحصرها في الأنواع الثلاثة عشر بل اكتفوا بذكر أمثلة لها.

انظر: شرح المختصر للشيرازي (١/١٧٣، ١٧٤)

وذلك بأن يكون الحكم في القضية بحسب التأليف والتركيب صادقا، وبحسب التفصيل والتحليل كاذبا، فيصدق مركبا لا مفصلا

مثاله: الخمسة زوج وفرد، فإن الواو للجمع، فيصدق قولنا:زوج وفرد حالة الجمع أي يصدق بأنه مجموع مركب منهما، فيتوهم صدقه حالة الإفراد.

أن تكون المقدمة بحيث تصدق مجتمعة فيظن أنها تصدق متفرقة بسبب حروف النسق.

مثاله: هذا حلو حامض ؛ فإنه يصدق حالة الجمع بمعنى أنه مجموع مركب منهما فيتوهم صدقه حالة الإفراد فيقال: المر حلو أو حامض.

ب – وقد يكون الخطأ بعكس السابق و هو ما يكون الخطأ فيه بسبب توهم وجود تأليف بين الألفاظ المفردة وهو ليس بموجود.

وذلك بأن يكون الحكم في القضية مع عدم ملاحظة التأليف صادقا ومع ملاحظته كاذبا.

ويسمي هذا النوع باشتراك القسمة فاللفظ يصدق في حالة الإفراد فيتوهم صدقه حالة الجمع مثاله: زيدا ماهر في الخياطة، غير ماهر في الطب، فيصدق حالة الإفراد: زيد طبيب، زيد ماهر فيتوهم صدقه حالة الجمع، فيقال: زيد طبيب ماهر. [1]

ج – وإما لاستعمال الألفاظ المتباينة الدال أحدها على الذات، والآخر على الصفة؛.

مثاله: استعمال المترادفة؛ كالسيف، و الصارم ؛ لإن السيف اسم الذات سواء كان قاطعا أو لا، والصارم اسم له باعتبار القطع، فيتوهم أنهما مترادفان لإطلاقهما على شيء واحد، فيستعمل أحدهما مقام الآخر فيظن الوسط متحدا وليس بذاك. [2]

النوع الثاني: الخطأ في المعنى [3].

وهو على أشكال متعددة:

١– من ذلك ألا تكون المقدمتان أو إحداهما صادقة، وإنما تستعمل مع كونها كاذبة؛ لالتباسها بالصادقة.

([1]) انظر: محك النظر (ص١٥٢)، معيار العلم (ص٢٤٧)، البصائر النصيرية (ص/١٨١، ١٨٢) شرح المختصر للشيرازي (١٧٥/١، ١٧٦)، بيان المختصر (١٤٥/١، ١٤٦)، رفع الحاجب (٣٤٣/١، ٣٤٤)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١١٢/١، ١١٣)،شرح المطالع (٢/ ٤٥٣)، منطق المظفر (ص٤٧٠–٤٧٩)، المرقاة في علم المنطق (ص/٩٩– ١٠١).

([2]) شرح مختصر الشيرازي (١٧٦/١).

([3]) انظر: البصائر النصيرية (ص/١٨١) شرح المختصر للشيرازي (١٧٦/١)، بيان المختصر (١٤٦/١)، رفع الحاجب (٣٤٤/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١/ ١١٣)

أ- كالحكم على الجنس بحكم النوع

مثاله: هذا لون، واللون سواد؛ فهذا سواد، حكم على اللون الذي هو جنس بحكم النوع، وهو السواد، فظن أن كل لون سواد لأن كل سواد لون ويسمى إيهام العكس.

مثال آخر: الفرس حيوان، والحيوان ناطق، فإنه قد حكم على الحيوان الذي هو الجنس بالناطق الذي يحكم به على الإنسان الذي هو نوعه.

ب- ومثله الحكم على المطلق؛ بحكم المقيد بحال، أو وقت؛لأن المطلق بالقياس إلى المقيد بحال أو وقت كالجنس بالقياس إلى نوعه.

مثاله: فيقال في رقبة الظهار: هذه رقبة في كفارة، وكل رقبة في كفارة مؤمنة.

لأنه لما وجد أن كل رقبة في قتل المؤمن خطأ رقبة في كفارة، توهم أن كل رقبة في كفارة رقبة في كفارة قتل الخطأ، فحكم على كل رقبة في كفارة بحكم رقبة كفارة قتل الخطأ.

فهذا الحكم وهو وصف الإيمان ثابت لرقبة مقيدة بحال كونها كفارة قتل الخطأ، فاثبت ذلك للرقبة مطلقا. [1]

ويسمى هذا النوع أيضا بسوء اعتبار الحمل، وهو أن يؤخذ مع الشيء ما ليس منه، أو لا يؤخذ معه ما هو منه. [2]

ج- ومن هذا النوع: الغلط في جميع ما ذكر في شرائط التناقض ؛

من أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل؛ والجزء والكل، والزمان، والمكان والشرط؛ وأخذ المطلق مكان المقيد.[3]

([1]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (١/١٧٧)، بيان المختصر (١/١٤٦)، رفع الحاجب (١/٣٤٤، ٣٤٥)، شرح العضد على مختصر المنتهى وحاشية السيد الشريف عليها (١/ ١١٤).

([2]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (١/١٧٧)، بيان المختصر (١/١٤٦)، منطق المظفر (ص٤٧٣).

([3]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (١/١٧٧)، البصائر النصيرية (ص/١٨٣) بيان المختصر (١/١٤٦، ١٤٧)، رفع الحاجب (١/٣٤٥)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١/ ١١٣، ١١٤).

التناقض هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق إحداهما كذب الأخرى أو بالعكس.

وشرط لتحقق التناقض بين القضيتين المخصوصتين وحدات ثمانية فلا يتحقق بدونها:وحدة الموضوع والمحمول والزمان والمكان والقوة والفعل والشرط والجزء والكل والإضافة فإذا اختلفت فيها فلا تناقض.

انظر: المرقاة (ص٦٣، ٦٤).

د- ومنه جعل غير القطعي من المقدمات كالقطعي، وهذا كثير في العلوم فإن كثيرا من الناس يجعل المشهورات والاعتقادات المأخوذة تقليدا كالقطعيات ويستعملها في البراهين. (١)

فلا تكون المقدمة صادقة: بل تكون مقبولة بحسن الظن، أو وهمية، أو مأخوذة بحكم الشهرة، أو مأخوذة من الحس في مظان غلطه. (٢)

هـ – جعل العرضي كالذاتي ويسمى أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات

مثاله: رأى إنسانا أبيض يكتب فظن كل كاتب أبيض؛ لكونه أخذ البياض ذاتيا للإنسان. (٣)

٢- جعل النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان بتغيير ما استعمل فيها للتلبيس لفظان مترادفان.

مثاله: هذه نقلة، وكل نقلة في مكان، فكل حركة في مكان.

فإن الكبرى عين النتيجة، ولكن بتغيير اللفظ.

مثال آخر: قول: المرأة مولى عليها فلا تلي عقد النكاح، وإذا طولب بمعنى مولى عليها لم تتمكن من إظهار معنى سوى ما فيه النزاع.

ويسمى " هذا القسم " المصادرة " على المطلوب. (٤)

---

(١) انظر: محك النظر (ص١٥٢)، بيان المختصر (١٤٦/١، ١٤٧)، رفع الحاجب (٣٤٥/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١/ ١١٣، ١١٤).

(٢) انظر: محك النظر (ص١٥٢)،

(٣) انظر: محك النظر (ص١٦١)، البصائر النصيرية (ص/١٨٣) بيان المختصر (١٤٦/١، ١٤٧)، رفع الحاجب (٣٤٥/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١/ ١١٣، ١١٤)، شرح المطالع (٤٥٣/٢)، منطق المظفر (ص٤٧٢).

(٤) انظر: معيار العلم (ص٢٥٤)، شرح المختصر للشيرازي (١٧٨/١)، البصائر النصيرية (ص/١٨٣) بيان المختصر (١٤٧/١)، رفع الحاجب (٣٤٥/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١/ ١١٤) و

انظر تفصيل هذا في: تحرير القواعد المنطقية (ص٣١٢)

بعض ما جعله الأصوليون من باب الخطأ في المعنى كالمصادرة على المطلوب وأخذ مابالعرض مكان ما بالذات يجعله بعض المناطقة خللا في الصورة انظر: المرقاة في المنطق (ص/١٠٢)

ويرى الشيرازي أن الخلل في المصادرة على المطلوب ليس من جهة مادته حتى يصح جعلها منه لأنها صحيحة بل من جهة صورته لأن الخلل فيها إما أن يكون بحسب نسبة بعض المقدمات إلى بعض وهو أن=

وكقولك: كل بشر إنسان، وكل إنسان مكلف ؛ فكل بشر مكلف فقولك: كل بشر إنسان كأنك قلت: كل إنسان إنسان فإنهما مترادفان، فيصير قولك: كل إنسان مكلف وهو مقدمة عين قولك فكل بشر مكلف وهو النتيجة.

ومثاله من الفقه: أن يقول الحنفي في تبييت النية في زمان رمضان: إنه صوم عين ؛ فلا يفتقر إلى التبييت كصوم التطوع.

ونظمه: أن كل ما هو صوم عين فلا يفتقر إلى التبييت، وصوم التطوع صوم عين ؛ فلا يفتقر إلى التبييت، وقوله: صوم عين، في الأصل مقدمة طويت فيها بعض أجزاء النتيجة.

وبيانه أن يقال: ماذا أردت بقولك: صوم التطوع صوم عين ؟

فإنه لا يسلم.

فيقول: الدليل عليه أن من أصبح غير ناو بالليل صلح يومه للتطوع ولم يصلح لغيره، وما يصلح للشيء لا لغيره، فهو عين في حقه ؛ فكان هذا صوم عين.

فيقال:أما قولك: لا يصلح لغيره، فلا يوجب التعيين ؛ فإن الليل لا يصلح للصوم، ولا يقال: إنه عين.

ولكن نضيف إليه قولك: أنه لا يصلح للتطوع وليس له معنى إلا أنه لا يفتقر إلى التبييت ؛ أي تصلح نيته من النهار، وهذا عين الحكم، وقد احتيج إلى طلب علته، وينبغي أن تكون العلة غير الحكم ؛ لأن الحكم نتيجة والعلة منتجة، والمنتج ينبغي أن يكون غير النتيجة [1]

=لا يكون على شكل منتج وإما بحسب نسبة المقدمات إلى النتيجة إما بأن يكون اللازم قولا غير المقدمات وهو المصادرة أو كان لكن اللازم لا يكون هو المطلوب وهو وضع ما ليس بعلة علة.

وقال الجرجاني في حاشيته على شرح العضد على المختصر: ومن جعلها من قبيل الخطأ في المادة ينبغي أن لا يفسره بالتباس الكاذبة بالصادقة اللهم إلا أن يريد بالكاذبة ما ليس معلوم الصدق.(ص١١٤).

انظر: شرح المختصر (١٧٩/١).

ونقل الصبان في حاشيته على شرح الملوي على السلم عن سيدي سعيد: أن الغلط هنا ليس من جهة مادة القياس فإنها صادقة ولا من جهة الصورة فإنها صحيحة وإنما الغلط فيها من جهة أن النتيجة ليست قولا آخر بل إحدى المقدمتين والواجب أن تكون غيرها.(ص١٦٠).

ولذلك جعلتها قسما مستقلا عن التباس الصادقة بالكاذبة.

([1]) انظر: محك النظر (ص١٦١، ١٦٢)، معيار العلم (ص٢٤٨).

ومن المصادرة على المطلوب جعل إحدى المقدمتين أحد المتضايفين؛ نحو: هذا ذو أب ؛ وكل ذي أب ابن فهذا ابن، فإن الصغرى عين النتيجة. [1]

وأيضا يدخل في المصادرة على المطلوب القياس الدوري، وهو:

أن تثبت إحدى مقدمتيه بقياس متألف من نتيجة القياس الأول، وعكس المقدمة الأخرى.

مثاله: كل وضوء رفع الحدث، وكل ما هو رفع الحدث يصح بالنية.

فكل وضوء يصح بالنية.

ثم يستدل على قوله: كل ما هو رفع الحدث يصح بالنية،

بالقول: كل ما هو رفع الحدث وضوء، وكل وضوء يصح بالنية، فكل ما هو رفع الحدث يصح بالنية.

ومثال آخر:

كل إنسان ناطق، وكل ناطق ضاحك.

والنتيجة: كل إنسان ضاحك.

ثم نستدل على: كل إنسان ناطق؛

بقولنا: كل إنسان ضاحك، وكل ضاحك ناطق. [2]

المطلب الرابع: الخطأ في صورة البرهان

وهو الخطأ الصوري: وهو أن يخرج القياس عن الأشكال الأربعة؛ أو لا يكون على ضرب من الضروب المنتجة. [3]

([1]) انظر: محك النظر (ص١٦٤)، معيار العلم (ص٢٥٥)، شرح المختصر للشيرازي (١٧٩/١)، بيان المختصر (١٤٧/١)، رفع الحاجب (٣٤٥/١).

والشيرازي يرى أن المتضايفة ليست على إطلاقها من المصادرة على المطلوب وإنما يكون كذلك إذا جعل أحد المتضايفين لإنتاج ما هو إحدى المقدمتين كما في المثال المضروب على أن في الكلام تجوزا إذ أحد المتضايفين لا يمكن جعله إحدى المقدمتين بل جزءها. انظر: شرح المختصر للشيرازي (١٧٩/١)

([2]) انظر:محك النظر (ص١٦٤)، شرح المختصر للشيرازي (١٧٩/١) بيان المختصر (١٤٧/١) رفع الحاجب (٣٤٥/١، ٣٤٦)، البصائر النصيرية (ص١٨٣).

([3]) انظر: شرح المختصر للشيرازي (١٨٠/١)، رفع الحاجب (٣٤٦/١-٣٤٧).

انظر تفصيله في: البصائر النصيرية (ص١٨٤)، حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم (ص١٦١).

وقد ذكر ابن حزم أمثلة من المغالطة سببها عدم الالتزام بشروط الأشكال الأربعةوأمثلة لمغالطات مختلفة.

انظر: التقريب لحد المنطق (٥٢٣-٥٢٩)

مثال غير المنتج لعدم كونه على شكل من الأشكال لعدم تكرر الوسط:
الإنسان له شعر وكل شعر ينبت من محل فالإنسان ينبت من محل [1]
مثال ما لايكون على صرف منتج وإن كان على شكل من الأشكال لعدم توفر الشروط فيه:
الإنسان حيوان، والحيوان جنس، فالإنسان جنس.
فإن الكبرى ليست كلية [2]
مثال آخر: الزمان محيط بالحوادث، والفلك محيط بها.
أيضا فالزمان هو الفلك.
وهو شكل ثان وقد فات فيه اختلاف المقدمتين سلبا وإيجابا لكونهما موجبتين ههنا. [3]
مثال غير مسلم:
وذلك مثلا كقول الرافعي: ذهب القفال إلى أنه يحرم على المعتدة عن الوفاة لبس الإبريسم وإن كان المنسوج منه على لونه الأصلي.
وقال: إن لبس الإبريسم تزيين، وهي ممنوعة من التزيين.

---

(1) انظر: المرقاة (ص/١٠٣)
الجزء الذي يتكرر في المقدمتين هو الحد الأوسط
انظر: المرقاة (ص٧٣).
(2) انظر: المرقاة (ص/١٠٣).
هذا قياس من الشكل الأول، لأن الحد الأوسط محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى ويشترط للشكل الأول إيجاب الصغرى وكلية الكبرى.
انظر: المرقاة (ص٧٣، ٧٤).
(3) انظر: المرقاة (ص/١٠٣).
والشكل الثاني هو الذي يكون الحد الأوسط محمولا في المقدمتين.
انظر: المرقاة: (ص٧٣).
وشرط إنتاج الشكل الثاني اختلاف المقدمتين بحسب الكيف أي الإيجاب والسلب وبحسب الكم أي الكلية والجزئية أي كلية الكبرى.
انظر: المرقاة (ص٧٦، ٧٧).
للقياس الاقتراني أشكال، انظر تعريف هذه الأشكال وشروط إنتاجها .
منطق المظفر (ص٢٤٢-٢٦٢).

فقد يقال: هذا خارج عن الشكل الأول والثالث والرابع؛ لأن الحد الأوسط فيه التزيين، وهو محمول فيها، وليس كذلك في هذه الأشكال.

وخارج عن الشكل الثاني؛ لأن شرط الشكل الثاني اختلاف مقدمتيه في الإيجاب والسلب، والمقدمتان هنا موجبتان.

ويظهر عند التأمل أنه من الشكل الأول.

فإن المعنى: لبس الإبريسم تزيين، وكل تزيين حرام، فهو حرام.

وترك فيه ذكر الكبرى؛ للعلم بها؛ كقولك: هذا يطوف بالليل؛ فهو سارق.

تقديره: وكل طائف بالليل سارق؛ فهذا سارق.

مثال آخر غير مسلم:

وكقول الرافعي أيضا في الظهار: أصح الوجهين أن نفس الرجعة عود؛ لأن العود هو الإمساك، والرجعة إمساك.

فقد يقال: الحد الأوسط هو الإمساك، وقد جاء محمولا فيهما، وهما موجبتان.

وجوابه: أن المعنى: الرجعة إمساك، والإمساك عود؛ فالرجعة عود. [1]

([1]) انظر: رفع الحاجب (١/٣٤٦-٣٤٧).

الخاتمة

الحمد لله على تيسيره وتسهيله إتمام هذا البحث وبعد فهذه أهم نتائجه:

١- ينقسم الحد إلى ثلاثة أقسام هي الحد الحقيقي والرسمي واللفظي.

٢- شرط جميع الحدود: الاطراد والانعكاس.

٣- صورة الحد الحقيقي الجنس الأقرب، ثم الفصل و الخلل في ذلك نقص في الحد.

٤- خلل مادة الحد الحقيقي قسمان: لأنه إما من جهة المعنى، وهو خطأ أو من جهة اللفظ وهو نقص.

فالخطأ على أنواع: منها: أن يجعل العرض العام جنسا، كجعل الموجود والواحد، جنسا للإنسان. ومنها: أن تجعل العرضي الخاص مكان الفصل، ومنها: أن يترك بعض الفصول كترك المايت في حد الإنسان، عند من يجعل الناطق مشتركا بين الإنسان والملائكة

ومن أنواع الخطأ: تعريف الشيء بنفسه، أي بما اشتمل على نفس المحدود

ومن أنواع الخطأ أخذ نوع الشيء أو جزئه الغير المحمول مكان جنسه.

ومن أوجه الخطأ المعنوي في التعريف تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة أو بما هو أخفى منه

ومن أنواع الخطأ في التعريف تعريف الشيء بما يتوقف تعقله على تعقل المحدود ؛ لامتناع توقف الشيء على ما يتوقف عليه.

و النقص – وهو الخلل في المادة من جهة اللفظ –إنما يكونباستعمال ألفاظ غريبة بالنسبة إلى السامع.

٥- الأول: الخطأ في المادة: نوعان خطأ في اللفظ. وخطأ في المعنى، والذي في اللفظ على أشكال متعددة:

منها: ما يتعلق بالألفاظ ذاتها، وذلك بأن تكون الألفاظ مختلفة في الدلالة، فيقع فيها الاشتباه فيما هو المراد.

ومنها ما يتعلق بالألفاظ هيئاتها في نفسها بحسب لاختلاف التصاريف.

ومنها ما يتعلق بالألفاظ بحسب هيائاته من خارج.

ومنه ما يسمى بمغالطة تفصيل المركب. ويسمى أيضاً بالمغالطة باشتراك التأليف.

وقد يكون الخطأ بعكس السابق وهو ما يكون الخطأ فيه بسبب توهم وجود تأليف بين الألفاظ المفردة وهو ليس بموجود.

والخطأ في المعنى أيضا على أشكال متعددة: من ذلك ألا تكون المقدمتان أو إحداهما صادقة، وإنما تستعمل مع كونها كاذبة؛ لالتباسها بالصادقة، ويسمى هذا النوع بسوء اعتبار الحمل، وهو أن يؤخذ مع الشيء ما ليس منه، أو لا يؤخذ معه ما هو منه.

ومنه جعل غير القطعي " من المقدمات " كالقطعي.

ومن ذلك جعل النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان بتغيير ما استعمل فيها للتلبيس لفظان مترادفان. ويسمى " هذا القسم " المصادرة " على المطلوب.

قائمة المصادر المراجع

١- البدر الطالع في حل جمع الجوامع: جلال الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد المحلي، تحقيق: مرتضى الداغستاني، ط الأولى ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م، مؤسسة الرسالة بيروت.

٢- البصائر النصيرية في علم المنطق: الإمام زين الدين عمر بن سهلان الساوي، بتعليقات محمد عبده، المطبعة الكبرى الأميرية ١٨٩٨، القاهرة.

٣- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: شمس الدين أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق: د. محمد مظهر بقا. ط الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، جامعة أم القرى – مكة المكرمة.

٤- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية وبالهامش حاشية الجرجاني: قطب الدين محمد بن محمد الرازي، ط الثانية ٢٠١٥م، المكتبة الهاشمية، بيروت.

٥- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تحقيق: عبد الحق التركماني، ط الأولى ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧م، دار ابن حزم بيروت.

٦- حاشية العلامة البناني على شرح الجلال شمس الدين المحلي على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين السبكي: ط الثانية ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٧- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: تاج الدين أبو نصر عبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، عالم الكتب – بيروت.

٨- شرح العضد على مختصر المنتهى مع حاشيتي التفتازاني والشريف الجرجاني: عضد الدين الإيجي،ط الثانية ١٤٠٣هـ١٩٨٣م، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر.

٩- شرح المختصر في أصول الفقه: أبو الثناء قطب الدين محمود بن مسعود الشيرازي الشافعي، تحقيق:أ.د عبد اللطيف بن سعود الصرامي،ط الأولى ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٠-شرح المطالع: قطب الدين الرازي: ضبط نصه: أسامة الساعدي، ط الثانية ١٣٩٣هـ.ش، ذوي القربى، قم.

١١-شرح الملا عبد الله اليزدي على تهذيب المنطق، تحقيق: عبد النصير المليباري، ط الأولى، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، دار الضياء، الكويت
١٢-الصبان في حاشيته على شرح الملوي على السلم
١٣-القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ط الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
١٤-محك النظر: حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، ط الأولى، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦، دار المنهاج، جدة.
١٥-المرقاة في علم المنطق: فضل إمام الخير آبادي، ط الثانية ١٤٣٢هـ ٢٠١١م، مكتبة البشرى، كراتشي.
١٦-مغني الطلاب: محمود بن الحافظ حسن المغنيساوي، ط الأولى ٢٠١٣م، المكتبة الهاشمية، بيروت، معيار العلم: حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، ط الأولى، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦، دار المنهاج، جدة.
١٧-مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م دار الفكر، بيروت.
١٨-منطق المظفر: محمد رضا المظفر، تصحيح وتنقيح: علي رضا، ط الثانية، مركز مديرية الحوزة العلمية بقم.